أثر المشاريع المايكروية في حياة الشباب في الأردن: دراسة ميدانية

*مجد الدين خمش، حسين خزاعي، محمود السرحان**

ملخص

الهدف الأساسي من هذه الدراسة بحث وتحليل أثر المشاريع المايكروية في حياة الشباب المستفيدين منها في محافظة العاصمة، عمّان. وقد تم دراسة نوع، وطبيعة هذه المشاريع، بالإضافة إلى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لأصحابها من الشباب. كما تمت دراسة أثر هذه المشاريع على حياة المبحوثين، وأسرهم من حيث إيجاد فرص عمل لهم، ومن حيث الدخل المالي الشهري المتأتي من المشاريع الذي يبعدهم عن شبح الفقر.

استخدم منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وجمعت المعلومات بواسطة الاستبانة الذي أعد من قبل فريق البحث، من عينة تتكون من 300 شاب وفتاة من الذين أنشؤوا مشاريع إنتاجية مايكروية خاصة بهم في منطقة الدراسة (74,3% ذكور؛ 25,7% إناث). غالبيتهم العظمى في الفئة العمرية 26–29 سنة.

ويتضح من نتائج الدراسة أن 45,4% من المبحوثين كانوا متعطلين عن العمل قبل إنشائهم لمشاريعهم المايكروية؛ 49,6% منهم كانوا متعطلين عن العمل لسنة واحدة فقط، و18,2% منهم لسنتين، و21,1% منهم لثلاث سنوات. وكان السبب الأساسي في ذلك عدم توفر فرص العمل.

وفيما يتعلق بدور هذه المشاريع في مكافحة الفقر بين الشباب يتضح من نتائج الدراسة أن 26% من المبحوثين يحصلون على دخل مالي شهري من مشاريعهم يتراوح بين 500 إلى 899 دينارا أردنيا؛ وأن 22,7% منهم يحصلون على دخل مالي شهري يزيد على 900 دينارا أردنيا شهريا. وهو ما يكفي _ كما اتضح من نتائج الدراسة – لتغغطية مصاريف المشاريع التشغيلية، ومصاريف أصحاب المشاريع وأسرهم، وسداد قسط القروض المايكروية في حالة الحاصلين على مثل هذه القروض. كما تتمكن نسبة ملحوظة من المبحوثين تصل إلى 27% من الادخار شهريا إما في البنوك، وإما في البيت.

الكلمات الدالة: الشباب، المشاريع المايكروية، المشاريع الصغيرة، الفقر، البطالة.

المقدمة

تتضح أهمية هذه الدراسة من خلال الدور المتزايد للمشاريع المايكروية (متناهية الصغر) وهي مشاريع تجارية أو خدمية بسيطة مثل بقالة صغيرة، كافتيريا صغيرة، محلات الموبايل، صالون حلاقة، أو صالون تجميل للسيدات في تمكين الشباب من الجنسين لمواجهة الفقر والبطالة التي ازداد انتشارهما بين الشباب بشكل خاص. وذلك بعد تزايد الإقبال من قبل الشباب على مؤسسات الإقراض المايكروي والصغير للحصول على قروض لإنشاء مشاريع إنتاجية خاصة بهم، يديرونها بأنفسهم، ويسوقون منتجاتها، ويحققون من خلال ذلك مداخيل مالية كافية لإدامة مشاريعهم، والإنفاق على أنفسهم، وأسرهم. كل ذلك في ظل تراجع قدرات القطاع العام التوظيفية. حيث تتراوح معدلات البطالة في الفترة 2010–2015 بين 11% إلى 13% من القوى العاملة.

ولا يخفى أيضا دور هذه المشاريع في تنشيط النمو الاقتصادي المحلي لاعتمادها على مجموعة من المنتجات المساندة، وتقديمها لسلع وخدمات يحتاج إليها المستهلك بكفاءة مناسبة.

الأهمية النظرية للدراسة

تقدم الدراسة مجموعة من النتائج الميدانية الجديدة التي يمكن استثمارها في الوصول إلى فهم معمّق لأثر المشاريع المايكروية على حياة الشباب المستفيدين منها، لا سيّما في مجال تأمين فرصة عمل لصاحب المشروع، وتأمين فرص عمل أخرى لآخرين في حالات متعددة. وفي مجال تأمين دخل مالي شهري مناسب لصاحب المشروع يمكنّه من الإنفاق على نفسه وأسرته، والانفاق على مصاريف مشروعه أيضا، بما يبعده وأسرته عن الوقوع تحت خط الفقر.

* قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث 2015/8/24، وتاريخ قبوله 2016/2/16.

 © 2017 عمادة البحث العلمي وضمان الجودة/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

الأهمية التطبيقية للدراسة

يتوقع أن تسهم نتائج الدراسة في صياغة، واقتراح برامج، وسياسات لتعزيز مفهوم التوظيف الذاتي بين الشباب، وتقليل الاعتماد على الوظائف الحكومية التي أصبحت قليلة العدد، صعبة المنال. وتطوير برامج أخرى لإعداد وتوجيه الشباب نحو المشاريع المايكروية مثل تصميم مادة دراسية كمتطلب إجباري في المدارس والجامعات تدرب الشباب على إجراءات إنشاء هذه المشاريع، وإدارتها، وتسويق منتجاتها، وتطويرها.

مشكلة الدراسة

وتعمل الدراسة الحالية على بحث وتحليل طبيعة المشاريع المايكروية (متناهية الصغر) التي أنشأها الشباب الأردني في محافظة العاصمة عمان. كما تعمل على توضيح أنواع هذه المشاريع، ومصادر حصول الشباب على المعلومات حولها، وعلى رأس المال اللازم لبدء المشروع. كما تقدم الدراسة بيانات كمية، وتحليلات إحصائية لتوثيق دور هذه المشاريع في مكافحة البطالة والفقر بين الشباب المستفيدين منها.

تساؤلات الدراسة

تعمل الدراسة على الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما أنواع المشاريع المايكروية التي أنشاها الشباب المبحوثين؟
- ما خصائص الشباب المبحوثين الذين أنشئوا هذه المشاريع؟
- ما مصادر المعلومات حول هذه المشاريع بالنسبة للمبحوثين؟ وما مصادر التمويل الذي حصل عليه المبحوثين لإنشاء مشاريعهم؟
- ما دور هذه المشاريع في مكافحة البطالة لدى المبحوثين المستفيدين منها؟
- ما دور هذه المشاريع في مكافحة الفقر لدى المبحوثين المستفيدين منها؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى القيام بما يلي:

- معرفة خصائص فئة الشباب (وأغلبهم في الفئة العمرية 26-30سنة ضمن فئة الشباب) من أصحاب المشاريع المايكروية في محافظة العاصمة – عمان الذين قاموا فعلاً بإنشاء مثل هذه المشاريع بأنفسهم، أو قاموا بشرائها، أو تملكها من خلال الأهل، أو الأقارب. وتحليل هذه البيانات إحصائياً للوقوف على النمط العام لهذه المشاريع، وخصائص أصحابها من حيث النوع الاجتماعي، ومكان السكن، والحالة التعليمية، والحالة الزواجية.
- تبيان طبيعة المشاريع المايكروية التي ينشؤوها الشباب، وخصائصها. ومصادر حصول الشباب على المعلومات حول هذه المشاريع، ومصادر حصولهم على رأس المال اللازم للبدء بالمشاريع.
- توثيق دور هذه المشاريع في مكافحة البطالة بين الشباب المستفيدين منها، وتعرّف فرص العمل التي يوجدونها لأنفسهم، وفرص العمل الأخرى التي يوجدونها لتشغيل آخرين في المشروع.
- توثيق دور هذه المشاريع في مكافحة الفقر، لتعرّف الدخل الشهري الذي يوفره المشروع لمالكه، وأوجه إنفاق هذا الدخل، وسلوك الادخار لدى الشباب من أصحاب المشاريع المدروسة.

الإطار المفاهيمي للدراسة

يعرّف المشروع المايكروي من خلال عدد من المعايير منها عدد العاملين فيه، ورأس المال المستثمر فيه، ونمط ملكيته وإدارته. فهو مشروع إنتاجي مستقل من حيث الملكية والإدارة يتراوح عدد العاملين فيه من 1-4 أشخاص فقط. ويكون مالك المشروع مسئولا عن إدارته، وتسويق منتجاته. وتعتمد دائرة الإحصاءات العامة الأردنية معيار العدد في تعريفها للمشروع المايكروي؛ وهو المشروع الإنتاجي الذي يعمل فيه أقل من 5 أشخاص. وتصنّف المشاريع الإنتاجية بالتالي حسب حجم العمالة فيها إلى ماكروية أو متناهية الصغر، وصغيرة، ومتوسطة، وكبيرة.

أما مفهوم الشباب فيشير عادة إلى الفئة العمرية من 18-24 سنة، وهناك تعريف حديث يؤخذ بعين الاعتبار الزيادة الملحوظة على توقع الحياة في غالبية البلدان المرافق للتحسن في الرعاية الصحية، والارتفاع في مستوى المعيشة قدمته الأمم المتحدة. وبحسب هذا التعريف الحديث للأمم المتحدة فالشباب هم الفئة العمرية من 18-29 سنة. إلى جانب العمر يتميز الشباب بالنشاط والحيوية وحب الحركة، والرغبة في التعلم واكتساب خبرات جديدة.

وقد أعتمد في هذه الدراسة تعريف الشباب الوارد في الاستراتيجية الوطنية للشباب 2005-2009 والتي أعدها المجلس الأعلى للشباب. وبحسب هذا التعريف الشباب هم الأفراد في الفئة العمرية 12-30 سنة (المجلس الأعلى للشباب، 2010). فبالرغم من أن قانون العمل الأردني يمنع عمالة الأطفال تحت سن 15 سنة، تبين الإحصاءات، وكذلك

بعض الدراسات الميدانية وجود عشرات الألوف من الأطفال الذين يدخلون سن العمل سنويا، ويعملون في مهن البيع، والنجارة، والحدادة وغيرها بسبب ظروف أسرهم المعيشية (أبو السمن، والطورة، 20120).

كما يورد مكتب العمل الدولي أن العديد من الأفراد تحت سن 15 سنة يدخلون سوق العمل في البلدان النامية بالرغم من تعارض ذلك مع قوانين العمل في هذه البلدان.

أما البطالة فتعرّف بأنها عدم العمل، بالرغم من الرغبة فيه، والسعي لإيجاده. وبحسب دائرة الإحصاءات العامة يعرّف المتعطل عن العمل إجرائيا بأنه الشخص الأردني الذي لا يعمل، وغير مرتبط بوظيفة، لكنه يرغب في العمل، ويفتش عنه خلال الأشهر الثلاث السابقة لمسح العمالة والبطالة. ويركّز التعريف على الرغبة في العمل والتفتيش عن العمل، حيث يعتبر من يتوقف عن العمل على أنه "محبط "، فيسقط من قوة العمل، ولا يحتسب بالتالي في إحصائيات البطالة.

ويتبين من بيانات دائرة الإحصاءات العامة أن معدل البطالة في الربع الثالث من عام 2015 وصل إلى 13,8% من القوى العاملة؛ مرتفعا عن معدل الربع الثاني من نفس العام والذي كان 11,9%. ويعود هذا الارتفاع في معدل البطالة إلى تأثيرات اللجوء السوري الكثيف، وتسرب عشرات الألوف من الشباب السوريين إلى سوق العمل الأردني. وقد سجل أعلى معدل للبطالة في فئات الشباب، لا سيمّا الفئتين العمريتين 15–19 سنة، و20–24 سنة، حيث بلغ هذا المعدل 22,9%، و31,5% لكل منهما على التوالي (دائرة الإحصاءات العامة، 2015).

وتهتم السياسات الحكومية بمعالجة مشكلة البطالة حيث يستهدف السيناريو المستقبلي الذي قدمته وثيقة " رؤية الأردن, 2015 " تخفيض معدل البطالة إلى 9,17% من القوى العاملة وذلك من خلال تشجيع الاستثمار، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتدعيم قطاع التمويل المايكروي لتشجيع الشباب على إنشاء المشاريع الصغيرة والمايكروية لمواجهة البطالة والفقر (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2015).

ويعرّف الفقر بشكل عام بأنه قلة الدخل المالي ما ينتج عنه عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية التي تشمل الغذاء، والمسكن، والرعاية الصحّية. ويتداخل مفهوم الفقر مع مفهوم الحرمان بأنواعه المادية والاجتماعية والذي هو حالة من العوز الملحوظ تتمثل مظاهرها في انخفاض المستوى المعيشي، وتدني المستوي التعليمي، ومستوى المهارات الإنتاجية، وتدني مستوى تملك السلع، والوصول إلى الخدمات، وتدني مستوى المشاركة في شئون المجتمع العامة.

أما إجرائيا فيعرّف الفقر من خلال مفهوم خط الفقر، وهو خط للدخل يتم احتسابه على أساس تكلفة الحاجات الأساسية للفرد (أو الأسرة) شهريا والتي تشمل الغذاء والرداء، والمسكن. ويتضح من بيانات وزارة التخطيط والتعاون الدولي والتي تغطي الفترة 2010–2014 أن الفقراء في الأردن فقرا مطلقا يشكلون 14,4% من مجموع السكان؛ وأن خط الفقر المطلق الغذائي وغير الغذائي يصل إلى 813,7 دينارا أردنيا للفرد سنويا، أي 68 دينارا للفرد شهريا تقريبا (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2012).

وعلى مستوى الأسرة المنوالية المكونة من 5,4 أفراد بلغ خط الفقر للأسرة سنويا 4394 دينارا، أي 366 دينارا شهريا. كما تبين الدراسة المشار إليها أن نسبة الفقراء فقرا مدقعا انخفضت من 6% من مجموع الفقراء في بداية التسعينيات من القرن الماضي إلى 1% من مجموع الفقراء في الفترة 2010–2014. أما خط الفقر المدقع على مستوى الفرد فيحدد عند 336 دينارا أردنيا للفرد سنويا، أي ما يقارب 28 دينارا للفرد شهريا – كما تبين دراسة وزارة التخطيط والتعاون الدولي المشار إليها أعلاه.

ويستهدف السيناريو المستقبلي الذي قدمته وثيقة رؤية الأردن 2025 تخفيض نسبة الفقر إلى 8% من مجموع السكان باعتماد عدد من البرامج والآليات، منها: استهداف الفقراء مباشرة وكذلك الفئات المعرضة للوقوع تحت خط الفقر من الطبقة الوسطى الدنيا بتوجيه الدعم النقدي لها. كذلك من خلال تحفيز نشاطات توليد الدخل بين الفقراء في سن العمل، ودعم المشاريع المايكروية المدرّة للدخل، وزيادة المهارات الإنتاجية بين الفقراء من الشباب (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2015).

ويمكن القول في ختام هذا الجزء من الدراسة أن المشاريع المايكروية بما تتميز به من خصائص لا سيّما صغر حجم رأس المال المستثمر فيها، وسهولة اقتراضه من مؤسسات التمويل المايكروي والصغير، وتلبيتها لحاجات المستهلك من السلع والخدمات، وسهولة إدارتها وتسويق منتجاتها، وقلة عدد العاملين فيها بدأت تشكل فرصا جاذبة للشباب – بما في ذلك خريجي الجامعات – للعمل وتحقيق الدخل المالي المناسب. وقد تزايد إقبال الشباب على إنشاء هذه المشاريع المايكروية بسبب ظروف سوق العمل الأردني، وتزايد البطالة والفقر، ومعاناة الشباب منهما كما توضح البيانات الإحصائية الرسمية، وكما أشير من قبل. وقد تم اعتماد هذه المشاريع من بين الآليات والبرامج الموجهة لمكافحة الفقر والبطالة في المجتمع من قبل مخططي السياسات الأردنية، وخاصة مخططي رؤية الأردن 2012 – كما ذكر سابقا.

مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة

يتضح من نتائج وتحليلات التقرير الأردني للتنمية الإنسانية والذي نشر حديثاً بالتعاون بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عمان، وهو بعنوان فرعي "المشاريع الصغيرة والتنمية الاجتماعية" (Ministry of Social Planning and International Development and United Nations Development Program, 2011:12-27)، أن المشاريع الصغيرة في الأردن تقوم بأدوار متعددة اقتصادياً واجتماعياً، كما تقوم بتدعيم قطاع التصدير والسوق المحلي، والاختراع، والتشبيك، وتمكين المرأة، وتوظيف الشباب، والمساهمة في التطور الاجتماعي، والحفاظ على البيئة، والتنمية المستدامة، وتدعيم التطوع، والمحافظة على البيئة.

وقد جُمعت البيانات لأغراض هذا التقرير من عينة موسعة من المشاريع بلغت 1500 مشروعاً مختلفاً موزعة على محافظات المملكة، بالإضافة إلى بيانات جُمعت من خلال حلقات النقاش الجماعية المركزة. بالإضافة إلى عينة أخرى من المشاريع المايكروية بلغت 113 مشروعاً مايكروياً من المشاريع التي حصلت على قروض متناهية الصغر لتوثيق دور هذه القروض المايكروية في تمكين الفقراء من خلال حصولهم على دخل مالي مستدام. ويتضح من نتائج هذه المسح أن النساء أنشأن 86% من مجموع هذه المشاريع متناهية الصغر، كما حصلت النساء على 21% من مجموع القروض المايكروية المقدمة من مؤسسات التمويل المايكروي، أغلبهن من النساء الحضريات. كما يتبين أن 55% من المبحوثين يعتمدون كليا على المشروع الإنتاجي الذي أنشئوه كونه هو المصدر الوحيد للدخل بالنسبة لهم، وأنه أثّر إيجابياً في نوعية حياتهم، وبخاصة بعد التمكن من الحصول على تأمين صحي.

ويربط تقرير المجلس الأعلى للسكان حول حالة سكان الأردن لعام 2010م (المجلس الأعلى للسكان، 2011) بين الريادية والمنشآت متناهية الصغر. وتعرّف الريادية بأنها القابلية والمبادرة لإنشاء المشاريع الصغيرة، ومنشآت الأعمال؛ والريادي هو الذي يستطيع تجميع الموارد وإدارة المخاطر. ذلك أن زيادة عدد الرياديين في بلد ما يدّعم النمو الاقتصادي في هذا البلد. ويرى معدو التقرير أن تراجع الدور التوظيفي للحكومة لابد أن يضع المشاريع الصغيرة، ومؤسسات التمويل الصغير والمايكروي في دائرة الضوء كوسائل فعالة لخلق فرص العمل وتوظيف الشباب، والنساء. كما أنها تشجع المبادرة الفردية والابتكار، والعمل الخدماتي، وتحارب ثقافة العيب المتعلقة بالمهن الخدماتية. وتوضح الإحصاءات الوطنية التي تنشرها دائرة الإحصاءات العامة المنشورة عام 2010م أن المنشآت المايكروية (1–4 عمال) توظف 26.4% من مجموع العاملين في الأردن، بينما توظف المنشآت الصغيرة (5 – 19 عاملاً) 12% من مجموع العاملين، وتوظف المنشآت المتوسطة (20 – 99 عاملاً) 11% من مجموع العاملين. لكن المنشآت الكبيرة (100 عامل فأكثر) توظف 50.6% من مجموع العاملين (دائرة الإحصاءات العامة، 2008). ومع ذلك يلاحظ أن التوجهات المهنية للشباب، وبخاصة الشباب الجامعي لا تزال تركز على المهن والوظائف الحكومية وما تقدمه من راتب ثابت، وغيرها من الامتيازات كالضمان الاجتماعي، والتأمين الصحي. ما يشير إلى ضرورة التوجه إلى الشباب في الجامعات لإكسابهم الاتجاهات المناسبة نحو الريادية، والتوظيف الذاتي من خلال المشاريع المايكروية، وبخاصة بعد تراجع الدور التوظيفي للقطاع العام.

وفي دراسة بدعم من الجمعية العلمية الملكية أجريت عام 2006م (عبدالسلام النعيمات، وعبيد الروضان، 2006) على عينة من أصحاب المشاريع المايكروية الحاصلين على قروض تبين أن 64% من المشاريع تطورت وتوسعت بمواردها الذاتية، مقابل 22% توسعت بقرض من الصندوق، بينما 26,8% من هذه المشاريع لم تشهد أي توسع. وكان متوسط فرص العمل التي حققها المشروع منذ البدء فرصتا عمل ونصف/ مشروع. وقد حققت 50% من هذه المشاريع فرصتا عمل، بينما حققت 25% من هذه المشاريع فرصة عمل واحدة.

كما يتضح من نتائج مسح اجتماعي على عينة من المستفيدين من صناديق الإقراض الصغير والمايكروي في الأردن عام 2006 – 2007م (بلانيت فاينانس، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2007) إن هؤلاء المستفيدين أنشؤوا المشاريع بأنفسهم، ووفروا فرص عمل لأنفسهم ولآخرين غيرهم، وبخاصة من الشباب غير الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية والذين يعملون في هذه المشاريع كبائعين أو مساعدين، ما يقلل من البطالة والفقر في المجتمع. وفيما يتعلق بخصائص المشاريع التي أنشئها هؤلاء المستفيدين تبين أن ما نسبته 64.2% منهم سجلوا مشاريعهم رسمياً، ولكن 54.4% منهم لم يسجلوا هذه المشاريع رسمياً ما يدعم انتشار القطاع غير الرسمي في الاقتصاد.

ويحصل غالبية هؤلاء المستفيدين على دخل مالي شهري كافٍ لهم ولأسرهم حيث قدر متوسط إنفاق الأسرة في العينة المدروسة بـ 404 دنانير شهرياً. كما تبين أن 42.4% من أصحاب هذه المشاريع يستثمرون جزءاً من إيرادات مشاريعهم شهرياً في المشروع نفسه، وتقوم بذلك أيضاً نسبة ملحوظة من الإناث صاحبات المشاريع المدروسة. وفيما يتعلق بأهم

المشكلات التي يواجهها المبحوثين فهي تتعلق بارتفاع سعر الفائدة على القروض، وذكر ذلك ما نسبته 42% من المبحوثين، وعدم كفاية القرض، وذكر ذلك 23% من المبحوثين، وتعثر المشروع، وصعوبة التسويق وذكر ذلك 24% من المبحوثين.

أما الآثار الاجتماعية للمشاريع على المستفيدين المدروسين فقد تبين أن الغالبية ترى أن هذه الآثار إيجابية على المبحوث وأسرته في حياتهم اليومية. كما أنها تحسن مكانة صاحب المشروع في المجتمع.

ويتضح من دراسة مسحية لقياس كفاءة المشاريع الصغيرة الممولة من صندوق التنمية والتشغيل في الأردن (الختلان، وعبد الفتاح، 2006) أن المشاريع الصغيرة لا سيما المشاريع الزراعية تتميز بأنها مكثفة لعنصر العمل. كما بينت أن المشروعات الصغيرة في محافظات عمان، والزرقاء، والبلقاء سجلت متوسطات عالية لتكلفة عنصري العمل ورأس المال، كما حققت المشروعات الصغيرة في مدينة معان والممولة من الصندوق كفاءة اقتصادية عالية، مقارنة بالمشروعات الممولة في المدن الأخرى. وسجلت المشروعات التي يعمل فيها فئات من المستويات التعليمية أقل من التوجيهي كفاءة اقتصادية مرتفعة. وأضحت دراسة مسحية أخرى لمحمود الحايك (الحايك، 2007) على عينة من المنتفعين من قروض المؤسسات الحكومية والأهلية خلال الأعوام 2000 – 2005م، في محافظة المفرق على أن 32% من المبحوثين أفادوا بأن مشاريعهم ناجحة، لكن الغالبية العظمى من المبحوثين أفادوا بأن مشاريعهم متعثرة. وتقترح الدراسة ضرورة تدريب المرشحين للقروض قبل تسليمهم هذه القروض لضمان نجاح المشروع بعد تمويله.

وبينت دراسة حول المشروعات الصغيرة الصناعية في مدينة جرش (البندقجي، 2005) قدرة هذه المشروعات على توفير فرص العمل وامتصاص البطالة، إضافة إلى قدرة هذه المشروعات على الاستمرار والنمو، وتحقيق أرباح مناسبة.

وفي دراسة مسحية لياسمين نادر على 100 امرأة في مدينة القاهرة من الحاصلات على قروض مايكروية: 50 امرأة حصلن على القروض قبل 3 سنوات، و50 امرأة انضمت إلى البرنامج منذ سنة واحدة (Nader, 2008) يتبين مجموعة من النتائج المهمة، أبرزها أن التمويل المايكروي يحسّن من وضع المرأة في القاهرة فهو يقدم للفئات متدنية الدخل أداة فعالة لمواجهة الفقر وتحسين مستوى حياة الأسرة. وأوضحت النتائج وجود ارتباط قوي بين التمويل المايكروي وتحسّن دخل الأسرة، وممتلكات الأسرة، وتعليم الأطفال. وارتباط قليل مع تحسن الظروف الصحية وزيادة الانسجام في الأسرة. كما أن شعور المرأة بتقدير الذات يزداد عندما تحصل على قرض مايكروي نتيجة استقلالها اقتصادياً.

أما الدراسة المسحية الموسّعة التي قامت بها شركة (Planet Finance, 2008) في القاهرة فشملت مقابلات مع 2470 رجلا وامرأة من عملاء التمويل متناهي الصغر، بالإضافة إلى ست مجموعات حوار مكثف من عملاء التمويل المايكروي في محاولة لتقييم أثرهذا التمويل المايكروي على العملاء اقتصادياً واجتماعياً.

ويتضح من النتائج أن هناك 900 ألف صاحب وصاحبه مشروع مايكروي في مدينة القاهرة، وأن قيمة القروض التي حصلوا عليها تتراوح بين 2000–10000 جنيه مصري، بمعدل فائدة مرتفع نسبياً يصل إلى 13% سنوياً.

وتبين أيضاً أن للتمويل متناهي الصغر أثارا إيجابية على المشاريع المايكروية في مصر، حيث يمثل هذا التمويل أحد الصادر الخارجية القليلة لتمويل الفقراء اقتصادياً. فيؤدي هذا التمويل إلى خلق مشاريع جديد، وتشغيل أيدي عاملة جديدة. وهو يزداد كلما طالت فترة الحصول على القروض المايكروي، وكذلك تزداد المساهمة في ميزانية الأسرة كلما طالت هذه الفترة. بالتحديد يتبين إن متوسط عمر المبحوثين من أصحاب المشاريع 39 عاماً، وأن 62% من المشاريع في قطاع التجارة، وإن مصادر تمويل هذه المشاريع التمويل الذاتي بنسبة 62%، والتمويل من مؤسسات التمويل المايكروي بنسبة 38%. بينما تتركز مشاريع النساء في أنشطة تربية الماشية، والدواجن، والحرف اليدوية، والصناعات الإنتاجية الصغيرة، والتجارة.

وبالنسبة للجزائر هناك ندرة في الأدبيات حول المشاريع المايكروية، وحول التمويل المايكروي ذلك أن الاقتصاد الجزائري يعتمد التخطيط المركزي وهيمنة الدولة على الاقتصاد، ومنشآت العمل الكبرى، مسنودة بإيرادات النفط الكبيرة. ومع ذلك يتضح أن تراجع إيرادات النفط منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي دفعت الجزائر للسير في مراحل إصلاحية قللت من هذا التخطيط المركزي. ويؤكد قدي عبد المجيد في ورقة بحثية له (عبد المجيد، 2009) أن الضغط الشديد للبطالة والذي بدأ معدلها بالتفاقم ليصل إلى 20,1% من القوى العاملة خلال عام 1987م، نتيجة لانهيار أسعار النفط جعل الجزائر تعتمد عددا من الاصلاحات الاقتصادية لتدعيم التحول نحو اقتصاديات السوق. وتتركز هذه الإصلاحات بحسب عبد المجيد بالدعوة لاعتماد أساليب اقتصاديات السوق بدل التخطيط المركزي، والاستثمار الحر ومن ضمنه إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والخوصصة

أو الخصخصة، وبورصة الأسواق المالية، والتجارة الخارجية، والانخراط في اقتصاديات السوق العالمي. لكن لم يتم تحليل واقع ودور المشاريع الصغيرة والمايكروية في الاقتصاد الجزائري بشكل مباشر.

وفي تونس يتضح من نتائج دراسة ميدانية حديثة (بوسنينة، 2014) أن نسبة البطالة تصل إلى 18,3 بالمئة من القوى العاملة؛ وهي بين الذكور 15 بالمئة، وبين الإناث 27 بالمئة. وتعود أسباب البطالة إلى تراجع الاستثمار، لا سيّما بعد حراكات الربيع العربي الذي بدأ في تونس، وإلى سياسات التعليم العالي وتحولها من النخبوية إلى الجماهيرية، وعدم التطابق بين التكوين التشغيل. ويبرز الباحث النمو السكاني المرتفع في تونس كأحد الأسباب الرئيسة للبطالة في تونس. حيث يتضح أن معدل النمو السكاني مرتفع يصل إلى 3 بالمئة سنويا (انخفض قليلا خلال السنوات القليلة الماضية)، وهو ما يخلق فجوة بين عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل وبين قدرة الاقتصاد التونسي على توليد فرص عمل بأعداد كافية. ويقترح بوسنينة الربط بين التكوين والتشغيل، ودعم توجه الشباب نحو إنشاء المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر للتقليل من البطالة بين الشباب.

وهناك دراسات أخرى، وتقارير تقييمية توضح معاناة هذه المشاريع من مشكلات مالية وإدارية وتسويقية تقلل من دورها بالنسبة للمستفيدين منها حيث يتبين من نتائج دراسة ميدانية أجريت على عينة قوامها 260 مشروعا صغيرا في إقليم الجنوب عام 2005 –2006 موزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة التجارية والصناعية والخدمات. ففي دراسة ميدانية لبلال السميرات حول المشكلات المالية والادارية التي تواجه المشاريع الصغيرة في إقليم الجنوب أجريت في الفترة 2005–2006 (السميرات، 2009) على عينة من المشاريع الصغيرة في الإقليم تبين أن هذه المشاريع تعاني من مشكلات عدم توفر رأس المال الكافي، ونقص الضمانات المطلوبة للإقراض، ونقص الخبرة الإدارية. حيث تبين النتائج أن المتوسط الحسابي للأسئلة التي تقيس مشكلات التأسيس مجتمعة كان مرتفعا، وتشمل هذه المشكلات ما يلي: مواجهة مشكلة السيولة المالية عند التأسيس، وعدم توفر البنية التحتية للمشروع بشكل كاف، وعدم التعامل مع أي مؤسسة لتقديم النصح والإرشاد، والتدريب عند إنشاء المشروع، وعدم وجود خطة واضحة للعمل، وعدم توفر أيدي عاملة مدربة بأجور مناسبة. كما أوضحت نتائج الدراسة وجود مشاكل تواجه أصحاب هذه المشاريع في تمويل مشاريعهم، وتشمل هذه المشاكل ما يلي: تكلفة التمويل المرتفعة المترتبة على القروض، وعدم توفر الخبرة الكافية للحصول على التمويل من المؤسسات والبنوك، وعدم التمكن من التوفير من أرباح المشروع (السميرات، 2009: 406–408).

كما أوضحت نتائج هذه الدراسة معاناة أصحاب هذه المشاريع من وجود مشاكل في إدارة مشاريعهم تشمل بشكل خاص ما يلي: عدم الحصول على التدريب الكافي لإدارة المشروع، ومواجهة صعوبات في تطوير وتوسعة المشروع، ومواجهة صعوبات في تسويق منتجات المشروع. إضافة إلى مشكلات تتعلق بالبيئة الاقتصادية المحيطة بالمشروع، وضعف الدعم الحكومي للمشاريع بشكل عام. ويتفق تقرير منتدى الأعمال الفلسطيني مع هذه الدراسة حيث يؤكد معدوه على معاناة هذه المشاريع من معوقات الحصول على التمويل المناسب، والارتفاع النسبي على معدلات الفائدة على القروض، ونقص الخبرة الفنية والإدارية لصاحب المشروع ما يضعف قدرة هذه المشاريع عل المنافسة وعلى توليد الدخل المناسب لأصحابها (منتدى الأعمال الفلسطيني 2013:20–21).

وفي دراسة أخرى لوزارة التخطيط والتعاون الدولي حول أسباب فشل عديد من المشاريع الصغيرة والمايكروية أجريت عام 2004 (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2004) تبين أن أهم هذه الأسباب ما يلي: ضعف التمويل، وضعف الخبرات الإدارية لأصحابها، وعدم تعوفر العمالة المدربة. لكن الدراسة أوصت بضرورة دعم برامج التمويل المايكروي التمويل المايكروي، وبرامج صناديق الإقراض الصغير لدعم قطاع المشاريع المايكروية والصغيرة بهدف استحداث فرص العمل. كما أوصت لضرورة ترسيخ ثقافة الاستثمار الصغير، والتركيز على التدريب والتأهيل المهني والإداري لأصحاب هذه المشاريع لمساعدتهم على النجاح فيها.

كما أن هناك تحفظات على هذه الايجابيات الموثقة للمشاريع الصغيرة، والمايكروية، وبخاصة في مجالي خلق فرص العمل، وتوفير الدخل المالي المناسب (راجع: عليمات والمجالي، 2010؛ والأسرج، 2007؛ وشتيوي، 2001؛ وأيضا: Nieto, 2008).

تعقيب على الدراسات السابقة

قدمت غالبية هذه الدراسات بيانات إحصائية مسحية حول موضوع المشاريع الصغيرة المايكروية المدرّة للدخل، والتمويل المايكروي في الأردن ومصر ومراكش. شملت هذه البيانات الإحصائية خصائص المشروع ومقوماته، والمشكلات التي يواجهها المشروع بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروع على أصحاب المشاريع من الرجال والنساء وعلى أسرهم أيضاً. وهناك تقارير تحليلية منشورة مثل تقرير المجلس

الأعلى للسكان عن حالة سكان الأردن عام 2010م، اعتمدت تقديم بيانات ثانوية سبق أن نشرت من قبل دائرة الإحصاءات العامة في عمان حول المشاريع الصغيرة والمايكروية. وتم في هذه التقارير توثيق الدور التوظيفي للمشاريع المايكروية في ظل تراجع الدور التوظيفي للحكومة.

يلاحظ أن هذه الدراسات في مجملها لم تغطي جوانب أخرى أساسية، تتعلق بالريادية، وأصحاب المشاريع الصغيرة، وطبيعة المشاريع ذاتها، ومصادر حصول صاحب المشروع على المعلومات والأفكار لإنشاء مشروعه. بالإضافة إلى موضوع التمويل الذاتي والأسري حيث ركزت الدراسات السابقة على تقديم بيانات من أصحاب المشاريع الحاصلين على قروض من صناديق الإقراض المايكروي فقط لسهولة الوصول إليهم، ولم تقدم بيانات عن أصحاب المشاريع الذين مولوا مشاريعهم بأنفسهم، ولم يحصلوا على قروض من هذه الصناديق التمويلية – وهو ما تركز علية هذه الدراسة.

منهجية الدراسة وأداتها

تم استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة (وأداته الأساسية الاستبانة)، وهو يسمح بجمع بيانات ومعلومات متنوعة حول الموضوع المدروس تُعرض بعد معالجتها اليكترونياً في جداول إحصائية بسيطة ومركبة. وقد أُدخلت الإجابات عن أسئلة الاستبانة إليكترونياً، وعولجت باستخدام برنامج SPSS، وبرنامج EXCEL للحصول على التكرارات والنسب المئوية للإجابات قدمت في جداول إحصائية بسيطة تبرز النمط العام للنتائج.

وتكون مجتمع الدراسة من الشباب الأردني من سن 12 – 30 سنة (ذكورا وإناثا) حسب تعريف الإستراتيجية الوطنية للشباب 2005 – 2009م، ويتضمن ذلك فئة الشباب الجامعي من 18 – 24 سنة (المجلس الأعلى للشباب، 2010) من أصحاب المشاريع الإنتاجية المايكروية الخاصة بهم (مثل بقالة صغيرة، ومطعم صغير، ومحل موبايل، ومحل كمبيوتر، ومحل اتصالات...الخ)، بتمويل ذاتي من مدخراتهم الخاصة، أو مدخرات الأسرة وبعض الأقارب، أو من خلال التمويل المايكروي الذي تقدمه صناديق الإقراض الصغير، والمايكروي. وعدد هؤلاء، وأماكن تواجدهم، أو انتشارهم في محافظة عمان العاصمة غير معروف، وغير محدد، وكذلك عناوين محلاتهم غير معروفة. وهم ينتشرون في جبال وأحياء مدينة عمان يوفرون لأنفسهم فرص عمل، ودخل مالي منتظم، يكفيهم وأسرهم دونما حاجة للوظيفة الحكومية، أو الوظيفة في القطاع الخاص، ويوفر بعضهم أيضاً فرص عمل لشباب آخرين يحتاجون إلى فرص عمل.

كما يتكون مجتمع الدراسة أيضاً من الشباب الذين حصلوا على قروض مالية من صناديق الإقراض الصغير والمايكروي، المخصصة لدعم إنشاء المشاريع الإنتاجية الصغيرة، ومتناهية الصغر خاصة بهم، وعددهم يقدر بعشرات الألوف. وهم من خلال هذه المشاريع الإنتاجية الصغيرة يوفرون فرص عمل لأنفسهم، وفرص عمل أخرى لشباب آخرين، ما يقلل من البطالة والفقر في المجتمع. وأهم هذه الصناديق التمويلية ما يلي: صندوق التنمية والتشغيل، والصندوق الأردني الهاشمي، وصندوق المرأة، والشركة الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة، والبنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة. وقد قدمت هذه الصناديق خلال السنوات الخمس الماضية عشرات الألوف من القروض الصغيرة حصل عليها الأردنيون من الجنسين، ومن مختلف فئات العمر، وقام أغلبهم بعد ذلك بإنشاء مشاريع إنتاجية ناجحة خاصة بهم في مختلف أحياء ومناطق عمان العاصمة، وفي المحافظات الأردنية الأخرى. وبعد الاتصال بهذه الصناديق اتضح أنهم يملكون قوائم كاملة بأسماء وعناوين المقترضين، وعناوين محلاتهم، ومشاريعهم. لكن هذه القوائم غير مصنفة حسب فئات السن للمقترضين، ما يعني عدم القدرة على الحصول على قوائم بأسماء وعناوين المقترضين الشباب بين سن 12 – 30 سنة الذين يشكلون مجتمع الدراسة في هذا المشروع البحثي – وهو شرط أساسي من شروط العينة العشوائية.

ونتيجة لعدم توفر قوائم بأسماء وعناوين أفراد مجتمع الدراسة، وهم أصحاب المشاريع متناهية الصغر من الشباب من سن 12 – 30 سنة (بما في ذلك فئة الشباب الجامعي من 18–24 سنة) مصنفة حسب فئات العمر، يصبح من الصعب تحديد مجتمع الدراسة بدقة. ومن غير الممكن بالتالي اختيار عينة عشوائية من الشباب أصحاب المشاريع المدرة للدخل، متناهية الصغر لدراستها ما يحتم اللجوء إلى العينات غير العشوائية كونها البديل المناسب. ومن هذه العينات العينة الغرضية، أو القصدية التي تمكن الباحث من الانتقال من مبحوث إلى آخر، واختيار المبحوث الذي يتناسب وأغراض، ومقاصد البحث. وتم توجيه الباحثين الميدانيين للانتباه إلى الفئة العمرية المطلوبة، وجمع المعلومات بواسطة استبانة خاصة من أفرادها فقط، وعدم جمع المعلومات من فئات عمرية أخرى. كما تم اقتراح أن يكون حجم العينة 300 مبحوثاً ومبحوثة من أصحاب المشاريع الإنتاجية المايكروية في محافظة عمان العاصمة لتشمل أصحاب المشاريع الممولة وأصحاب المشاريع الممولة من صناديق الإقراض.

تم تصميم استبانة خاص لجمع المعلومات المطلوبة من

المبحوثين بما يغطي المحاور الرئيسية للبحث، وبعد الانتهاء من تصميم الاستبانة تمت تجربته ميدانياً على عشرة من أصحاب وصاحبات المشاريع المايكروية حيث عرض والاستبانة عليهم، ونوقشت الأسئلة بالتفصيل مع كل منهم. وكانت النتيجة أن أضيفت أسئلة جديدة للاستبانة تم اقتراحها من قبل المبحوثين وبخاصة الأسئلة المتعلقة بالمشكلات التي واجهت صاحب المشروع عند بداية المشروع. كما أُقترح تعديل صياغة بعض الأسئلة، واستبعاد أسئلة أخرى، مثل تلك المتعلقة بالضرائب والرسوم على المشاريع المايكروية.

وقد قام فريق البحث بإدخال التعديلات المطلوبة بعد الانتهاء من عملية تجربة الاستبانة في ضوء ما تقدم به بعض أصحاب وصاحبات المشاريع الإنتاجية الذين تمت مقابلتهم.

للتأكد من أن أسئلة الاستبانة تقيس ما وضعت لقياسه، وتغطي جوانب الموضوع المدروس بشكل شمولي فقد تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين من المختصين بالعلوم الاجتماعية، حيث نوقش مع كل واحد منهم. وتم بعد ذلك إدخال تعديلات طفيفة على أسئلة محددة، كما تم إضافة أسئلة جديدة حول موقف الأهل، وبعض الفئات الاجتماعية من صاحب المشروع بعد إنشائه للمشروع.

وفيما يتعلق بثبات الاستبانة تم استخدام طريقة إعادة الاختبار على عدد من أصحاب المشاريع وقورنت النتائج بين الاختبارين. وباستخدام معادلة كرونباخ ألفاً تم التوصل إلى معامل الثبات الذي وصل إلى 0.82، وهو معامل ثبات مرتفع نسبياً.

هذا وقد تم استخدام التحليل الإحصائي الوصفي حيث استخرجت الجداول الوصفية بالتكرارات والنسب المئوية باستخدام برنامج SPSS، وبرنامج Excel لمتغيرات الدراسة، وجوانب موضوع الدراسة.

حدود الدراسة: تم إجراء الدراسة الميدانية في محافظة العاصمة، عمان في الفترة 2011–2012، على عينة غرضية تتكون من 300 مبحوثا ومبحوثة من الشباب والشابات. وبالتالي فإن نتائج الدراسة تنطبق على هذه المشاريع المدروسة في محافظة العاصمة، عمان، وقد لا تنطبق بالضرورة على المشاريع المايكروية في محافظات أخرى. كما أن نتائج الدراسة تبقى محصورة في نطاق العينة التي جمعت منها البيانات.

خصائص عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من 300 مبحوثاً ومبحوثة من الشباب أصحاب المشاريع المايكروية (74.3% من المذكور، و25.3% من الإناث) هم من الشباب في الفئة العمرية (12 – 30 سنة) حسب تعريف الاستراتيجية الوطنية للشباب لعام 2009م. يشكل الشباب في الفئة العمرية العليا ضمن الشباب (26– 30 سنة) غالبية المبحوثين. ويسكن غالبية المبحوثين في مناطق شرق عمان، كما تسكن نسبة محدودة منهم خارج مدينة عمان، ويأتون إلى مشاريعهم (محلاتهم) التي يملكونها في عمان، ويعودون إلى أماكن سكنهم في المساء. وغالبية المبحوثين من مستوى شهادة الدراسة الثانوية، لكن هناك نسبة كبيرة منهم أيضاً يحملون البكالوريوس في التخصصات العلمية – كما يوضح الجدول (1). وهناك نسبة ملحوظة منهم أيضاً لم يصلوا تعليمياً إلى مستوى الشهادة الثانوية. ويشكل المتزوجين من المبحوثين النصف تقريباً، وهناك نسبة قليلة جداً أيضاً من الأرامل، أو المطلقين. ونسبة ملحوظة من المبحوثين المتزوجين لديهم طفل واحد، أو طفلان.

النتائج الميدانية للدراسة

أنواع وخصائص المشاريع المدروسة

فيما يتعلق بأنواع المشاريع التي أنشأها المبحوثون فأغلبها محلات تجارية صغيرة مثل بقالة، وميني ماركت صغير، وإكسسورات موبايل، ومحل أحذية، وبيع عطور. وهناك نسبة أخرى من المحلات في القطاع الخدمي مثل كوافير ستاتي، وصالون حلاقة، ومقهى صغير، وكافتيريا– كما يوضح الجدول (2). وتتوزع هذه المحلات على مناطق غرب عمان، ومناطق شرق عمان، وأغلبها محلات حديثة نسبياً لم يمض على إنشائها أكثر من ثلاث سنوات. كما أن نسبة ملحوظة منها قديمة بعض الشيء مضى على إنشائها أكثر من سبع سنوات. ما يؤشر على الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع، وقابليتها للاستمرار، وبخاصة إذا علمنا أن الغالبية العظمى من المبحوثين أصحاب المشاريع المدروسة يعتبرون مشاريعهم ناجحة، وموفقة – كما يوضح الجدول (3). وتم إنشاء نصف المشاريع المدروسة من قبل المبحوث بنفسه، ما يؤشر على توفر الريادية لديه. وهناك نسبة من المشاريع تم إنشاؤها من آباء المبحوثين، أو أحد معارفهم، ثم وصلت لهم بعد ذلك. والغالبية العظمى من المبحوثين يملكون المشاريع (أو المحلات) لوحدهم دون وجود شريك. لكن نسبة ملحوظة منهم لهم شريك واحد في المحلات، ونسبة محدودة أخرى لها ثلاثة شركاء. ويمتلك غالبية المبحوثين من أصحاب المشاريع الإنتاجية المدروسة خططاً مستقبلية لتطوير مشروعاتهم، منها: توسيع المحل، وزيادة كمية البضائع وتنوعها، وفتح فرع آخر للمحل. ما يشير من جديد إلى نجاح هذه المشاريع وقابليتها للاستمرار.

الجدول (1): خصائص عينة البحث
(N=300)-

النوع الاجتماعي	**التكرارات**	**%**
ذكر	223	74.3
أنثى	76	25.3
بدون جواب	1	0.3
فئات العمر	**التكرارات**	**%**
أقل من 21 سنة	21	7.0
22 – 25 سنة	78	26.0
26 – 30 سنة	201	67.0
مكان السكن	**التكرارات**	**%**
غرب عمان	110	36.7
شرق عمان	158	52.7
خارج عمان	31	10.3
بدون جواب	1	0.3
المستوى التعليمي	**التكرارات**	**%**
اقل من التوجيهي	58	19.3
التوجيهي (ناجح)	109	36.3
كلية مجتمع	33	11.0
بكالوريوس (كليات علمية)	70	23.3
بكالوريوس (كليات إنسانية)	24	8.0
دراسات عليا	3	1.0
بدون جواب	3	1.0

الجدول (2): أنواع المشاريع المايكروية المدروسة

المحل الذي تمتلكه	**التكرارات**	**%**
محل تجاري	39	13.0
كوافير نسائي	38	12.7
بوتيك ستاتي	33	11.0
إكسسوارات وهدايا	30	10.0
موبايلات (خلويات)	26	8.7
بيع عطور	20	6.7
بقالة صغيرة	16	5.3
DVD CD	10	3.3
مطعم صغير (ساندويشات)	9	3.0
كمبيوتر وصيانة كمبيوتر	7	2.3
أحذية	7	2.3
مكتبة وقرطاسية	5	1.7
سوبر ماركت	5	1.7
صالون رجالي للحلاقة	4	1.3
معجنات	4	1.3
خياطة وتطريز	4	1.3
كافتيريا	4	1.3
مقهى نت	3	1.0
كوفي شوب	3	1.0
أخرى مثل (محل بطاقات/ محل ألعاب/ أستديو تصوير مطبعة)	32	10.7
لم ترد إجابة	1	0.3
المجموع	**300**	**100.0**

الجدول (3): إنشاء المشروع، ومدى نجاح المشروع (N=300)

متى تم إنشاء المشروع؟	**التكرارات**	**%**
قبل أقل من 3 سنوات	139	46.3
4 – 7 سنوات	73	24.3
7 سنوات	82	27.3
من أنشأ المشروع في بدايته؟	التكرارات	%
المبحوث بنفسه	153	51.0
والد المبحوث	34	11.3
أحد معارف المبحوث	88	29.3
الشريك	4	1.3
صاحب العمل	16	5.3
أمانة عمان	1	0.3
غير ذلك، لم ترد إجابة	4	1.0
هل تعتبر مشروعك ناجحاً	التكرارات	%
نعم	263	87.7
لا	31	10.3
بدون جواب	6	2.0

وغالبية المبحوثين لا يواجهون أية مشكلات في مشاريعهم تؤثر في سير المشروع. لكن نسبة أخرى تواجه بعض المشكلات مثل قلة الموارد المالية، وتذبذب حركة السوق، وشدة المنافسة، والتبريد والتكييف، وعم توفر عامل أو موظف للمساعدة. وهم يحلون هذه المشكلات بأنفسهم من خلال الدعاية والإعلام، وعمل عروض لزيادة المبيعات، والتعامل الدمث مع الزبائن.

مصادر المعلومات حول إنشاء المشاريع وإجراءات إنشائها، ومصادر الحصول على رأس المال لإقامة المشروع

حصل غالبية المبحوثين على المعلومات اللازمة لإنشاء المشاريع، وإجراءات هذا الإنشاء من خلال علاقاتهم الاجتماعية، وخبراتهم المهنية السابقة أثناء عملهم لدى الغير. ولم تذكر سوى نسبة قليلة جداً منهم وسائل الإعلام، أو صناديق الإقراض كمصدر للمعلومات حول المشاريع الإنتاجية. ما يؤشر إلى ضرورة زيادة الاهتمام بنشر وتوفير المعلومات حول هذه المشاريع، ومتطلبات إنشائها، والإجراءات الواجب إتباعها لتسجيل المشروع، وترخيصه.

يرى بعض المبحوثين أن هذه المشاريع أفضل من الوظيفة الحكومية، كما يرون أنها توفر دخلا ماليا جيدا، وبالتالي فهي تحمي من الفقر والبطالة، وفيما يتعلق بأساليب تشجيع الشباب الأردني على إنشاء مشاريع صغيرة خاصة بهم يقترح المبحوثين من خلال خبراتهم الشخصية والمهنية ضرورة توعية الشباب بهذه المشاريع وإجراءات إنشائها، وبخاصة اختيار الموقع المناسب، وتوفير رأس المال الكافي إما من خلال الادخار الشخصي والدعم المالي من الأسرة والأقارب – كما يوضح الجدول (4)، أو من خلال صناديق الإقراض المايكروية – كما يوضح الجدول (5).

والغالبية العظمى من المبحوثين لديهم خبرات مهنية سابقة، حيث عملوا ولسنين طويلة باعة وعمالاً، وموظفين لدى الغير من أصحاب المشاريع الإنتاجية الصغيرة، اكتسبوا من خلالها الخبرة بالمشاريع الصغيرة، وإجراءات إنشائها، واستدامتها. كما اكتسبوا الدافعية المناسبة لتدعيم الريادية لديهم، وبخاصة الرغبة في إنشاء المشاريع الصغيرة المايكروية، والقدرة على القيام بذلك.

دور المشاريع في مكافحة البطالة لدى الشباب أصحاب المشاريع المايكروية المدروسة

وفيما يتعلق بدور هذه المشاريع المدروسة في مكافحة البطالة والفقر، يتضح من الجدول (6) أن لهذه المشاريع دوراً كبيراً في خلق فرص العمل، ومكافحة البطالة. فهي من وسائل التوظيف الذاتي، كما أنها توجد فرص عمل لآخرين إضافة إلى صاحب المشروع. ويتبين من نتائج الدراسة أن نصف المبحوثين تقريباً كانوا متعطلين عن العمل قبل أن ينشئوا مشاريعهم بسبب عدم توفر أعمال لهم في غالبية الحالات.

الجدول (4): مصادر حصول المبحوثين على المعلومات عن المشاريع الصغيرة المايكروية قبل إنشائهم لمشاريعهم، ومصادر حصولهم على رأس المال اللازم لإنشاء مشاريعهم

مصادر حصولك على المعلومات عن المشاريع المايكروية واجراءات إنشائها	التكرارات	%
من خلال الخبرات المهنية والعملية السابقة	170	78.7
الأهل	16	7.4
الأقارب	3	1.4
الأصدقاء	20	1.4
وسائل الإعلام	3	1.4
صناديق الافتراض	1	0.5
من الناس المحيطين	1	0.5
بدون جواب	2	0.9
المجموع	**216**	**100**

مصادر رأس المال لبدء المشروع	التكرارات	%
من صندوق الاقتراض	39	13
من الوالد والوالدة	67	22.3
من الأهل والأقارب	55	18.3
من مدخراتي الشخصية	128	42.7
من البنوك	2	0.6
بدون جواب	2	0.6
المجموع	**300**	**100.0**

الجدول (5): المعلومات عن صناديق الإقراض المايكروي
المبحوثون الذين حصلوا على قروض من صناديق الإقراض (N=39)

مصادر حصولك على المعلومات عن صندوق الإقراض	التكرارات	%
وسائل الإعلام	8	20.5
الأصدقاء والزملاء	13	33.3
الانترنت	2	5.1
زيارة شخصية إلى الصندوق	5	12.8
غير ذلك	1	2.6
بدون جواب	10	25.6
المجموع	**39**	**100**

الجدول (6): هل كنت متعطلاً عن العمل قبل إنشائك مشروعك؟
(N=300)

التعطل عن العمل قبل إنشاء المشروع	التكرارات	%
نعم	123	45.4
لا	148	54.6

فترة التعطل عن العمل	التكرارات	%
أقل من سنة	81	49.6
سنتان	23	18.2
أكثر من سنتين	26	21.1
بدون جواب	13	10.5

أسباب التعطل عن العمل N=123	التكرارات	%
عدم وجود وظيفة، أو فرصة عمل	42	34.1
عدم قبول الأهل بفرص العمل التي كانت متاحة	13	10.6
ربة بيت	10	8.1
أسباب شخصية	7	5.7
الدراسة	6	4.9
فترة راحة	5	4.1
المرض	4	3.3
مشاكل أسرية	4	3.3
إغلاق المحل الذي عملت فيه	4	3.4
انشغال بالأسرة	3	2.4
أمور عائلية والزواج	3	2.4
الإنجاب	3	2.4
مشاكل مع صاحب العمل	3	2.4
بدون جواب	16	13.0

الجدول (7): كم عاملاً أو موظفاً (عمالة محلية) لديك؟

عدد العمال (عمالة محلية)	التكرارات	%
عامل واحد	100	33.3
عاملان	46	15.3
أكثر من عاملين	31	10.3
لا يوجد	122	40.7
بدون جواب	1	0.3
المجموع	300	100.0

طبيعة عملهم	التكرارات	%
مساعد بالبيع (بائع في محل)	124	69.4
كوافيرات	18	10.1
أخرى مثل (دهن وتشطيب دبلوم صيدلة، طباعة مهندس كمبيوتر، مدرب رياضة)	7	3.9
بائع في المحل	6	3.4
منظف ومرتب وصيانة	5	2.8
فني أجهزة وصيانة	4	2.2
موظف كاشير	2	1.1
سائق	2	1.1
حارس	2	1.1
مدرسون، ومديرة، ومرافقون للطلبة	2	1.1
لم ترد إجابة	6	3.6
المجموع	178	100.0

وبالتالي أوجدت هذه المشاريع التي أنشؤوها فرص عمل لهم، خلصتهم من البطالة. كما أنها أوجدت فرص عمل لآخرين بعضهم عمالة وافدة، وبعضهم من العمالة المحلية (الجدول 6، والجدول 7). وقد عمل المبحوثين قبل إنشاء مشاريعهم الإنتاجية في مهن متعددة مرتبطة بمشاريعهم، أعطتهم الخبرة والرغبة في إنشاء مشاريع صغيرة خاصة بهم.

فقد عمل غالبيتهم كعمال، وموظفين، ومساعدي بيع لدى الغير لسنوات، كما عمل بعضهم الآخر في مهن أخرى، وفي وظائف حكومية. واستطاعوا أثناء ذلك توفير جزء كبير من رأس المال اللازم لإنشاء المشاريع المايكروية الخاصة بهم، وبمساعدة من الأهل في بعض الأحيان. كما أنهم أنهوا دورات مهنية وفنية، وبخاصة في مجال التجميل، والكوافير استفادت منها المبحوثات بشكل خاص اللاتي يملك عدد منهن صالونات تجميل. كما استفاد البعض الآخر من الدورات الفنية فيما يتعلق بصيانة الموبايل والكمبيوتر في مشاريعهم التي أنشئوها لصيانة الموبايلات، أو الكمبيوتر.

دور المشاريع المدروسة في مكافحة الفقر لدى الشباب أصحاب المشاريع المايكروية المدروسة

فيما يتعلق بدور هذه المشاريع الصغيرة المدروسة في مكافحة الفقر يتضح من نتائج الدراسة أن هذه المشاريع توفر دخلاً مالياً شهرياً يغطي حاجيات، ومصاريف أصاحب المشاريع وأسرهم، ويحميهم من الوقوع تحت خط الفقر الذي قدر في عام 2010 بمبلغ 68 دينارا للفرد شهرياً، أي ما يقارب 366 دينارا شهرياً للأسرة المنوالية المكونة من خمسة أفراد. وقد قدرت نسبة الفقر في الأردن ب 14,4 % عام 2010 مقابل 13,3% عام 2008 (أنظر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2012). ويؤمن الدخل المالي المتأتي من المشاريع، والذي يزيد لدى ثلث المبحوثين عن 800 ديناراً أردنياً شهرياً ما يكفي لتغطية المصاريف الأسرية للمبحوثين، والمصاريف التشغيلية للمشاريع، وسداد قسط القرض في حالة الحاصلين على قروض. كما تتمكن نسبة ملحوظة من المبحوثين من الادخار شهرياً أما في البنوك، وإما في البيت – كما يوضح الجدول (8).

الجدول (8): الدخل المالي الشهري من المشروع، وأوجه إنفاقه، وسلوك الادخار لدى المبحوثين

N=300

الدخل الشهري من المشروع	التكرارات	%
أقل من 300 دينار شهرياً	38	12.7
300– 499	46	15.7
500–699	53	17.7
700–899	25	8.3
900 فما فوق	68	22.7
غير محدد	45	15.0
بدون جواب	25	8.3

كفاية الدخل الشهري لتغطية مصاريفك	التكرارات	%
نعم	107	35.7
نعم إلى حد ما	143	47.8
لا	49	16.3
بدون جواب	1	0.3

أوجه إنفاق الدخل الشهري من المحل	التكرارات	%
مصاريف حياتية لي ولأسرتي	253	84.3
مصاريف تشغيل المحل	20	6.7
سداد القرض (إن وجد)	4	1.3
بدون جواب	23	7.7

ادخار جزء من الدخل الشهري من المحل	التكرارات	%
نعم، أدخر قليلاً	81	27.0
لا، أنفق الدخل كله	218	72.7
بدون جواب	1	0.3

مناقشة النتائج في ضوء الأدبيات ذات الصلة

الهدف الأساسي من هذه الدراسة – كما ذكر سابقا– تحليل أثر المشاريع المايكروية على الشباب الأردني من الجنسين المستفيدين منها في محافظة العاصمة، عمان.وقد تم دراسة نوع، وطبيعة هذه المشاريع، بالإضافة إلى الخصائص الاجتماعية– الاقتصادية لأصحابها من الشباب. كما تمت دراسة تأثيرات هذه المشاريع على حياة المبحوثين، وأسرهم من حيث إيجاد فرص عمل لهم، ومن حيث الدخل المالي الشهري المتأتي من المشاريع الذي يبعدهم عن شبح الفقر.

ويتضح من نتائج الدراسة أن45,4 % من المبحوثين كانوا متعطلين عن العمل قبل إنشائهم لمشاريعهم المايكروية: 49,6% منهم كانوا متعطلين عن العمل لسنة واحدة فقط، و18,2% منهم لسنتين، و21,1% منهم لثلاث سنوات. وكان السبب الأساسي في ذلك عدم توفر فرص العمل. كما تبين أن 33,3% من هذه المشاريع وظفّت عاملا واحدا فقط إضافة إلى صاحب المشروع نفسه؛ وأن 15,3% من المشاريع وظفّت عاملين، وأن 10,3% وظفّت أكثر من عاملين، بعضهم من العمالة الوافدة. وبذلك تكون هذه المشاريع قد استحدثت فرص عمل جديدة (ذهب بعضها للعمالة الوافدة)، وقللت من إعداد المتعطلين عن العمل بين الشباب من الجنسين.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج النعيمات، والروضان (2006) على عينة من أصحاب المشاريع الصغيرة الحاصلين على قروض مايكروية؛ حيث تبين أن 50% من هذه المشاريع حققت فرصة عمل واحدة، بينما حققت 25% منها فرصتا عمل، أي أن متوسط فرص العمل التي حققها كل مشروع بلغت 2,5 فرصة عمل / مشروع. كما بينت دراسة الخثلان، وعبد الفتاح (2010) على عينة من المشاريع المايكروية في القطاع الزراعي أن هذه المشاريع مكثفة للعمالة نتيجة قدرتها على استحداث فرص العمل. كما تتفق مع نتائج كل من البندقجي (2005)، والخثلان، وعبد الفتاح (2006) من حيث قدرة هذه المشروعات على استحداث فرص العمل بتكلفة قليلة.

كما تتفق نتائج الدراسة مع نتائج دراسة بلانيت فاينانس، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي (2007) على عينة من المستفيدين من برامج الإقراض الصغير والمايكروي في الأردن في الفترة 2006–2007 حيث تبين من نتائج هذه الدراسة أن هؤلاء المستفيدين أنشئو المشاريع بأنفسهم، ووفروا فرص عمل لأنفسهم ولغيرهم. لا سيّما من الشباب غير الحاصلين على الثانوية العامة، وهم يشكلون في الربع الثاني من عام 2015 ما يصل إلى 42.7 % من مجموع المتعطلين بحسب بيانات دائرة الإحصاءات العامة (دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة، الربع الثاني (2015).

وتتفق نتائج الدراسة مع دراسة بلانيت فاينانس (2008) في القاهرة شملت مقابلات مع 2470 رجلا وامرأة من الحاصلين على التمويل المايكروي؛ حيث تبين أن هذا التمويل يؤدي إلى إنشاء مشاريع إنتاجية مايكروية، وخلق فرص عمل، وتشغيل أيدي عاملة إضافة إلى أصحاب المشاريع، وتوفير دخل مالي شهري يدعم ميزانية الأسرة.

لكن هناك دراسات محلية وأوروبية شككت في هذا الدور الكبير لهذه المشاريع في خلق فرص العمل (راجع: منتدى الأعمال الفلسطيني، 2013؛ عليمات والمجالي، 2010؛ الأسرج، 2007؛ شتيوي،2001؛ وأيضا: Nieto,2007)، وبعض الدراسات الأردنية والعربية التي سبق ذكرها مثل دراسة السميرات (2009)، ودراسة وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2004).

وفيما يتعلق بدور هذه المشاريع في مكافحة الفقر بين الشباب يتضح من نتائج الدراسة أن 26% من المبحوثين يحصلون على دخل شهري من مشاريعهم يتراوح بين 500 إلى 899 دينارا أردنيا؛ وأن 22,7% منهم يحصلون على دخل مالي شهري يزيد على 900 دينارا أردنيا شهريا. وهو ما يكفي _ كما اتضح من نتائج الدراسة – لتغطية مصاريف المشاريع التشغيلية، ومصاريف أصحاب المشاريع وأسرهم، وسداد قسط القروض المايكروية في حالة الحاصلين على مثل هذه القروض. كما تتمكن نسبة ملحوظة من المبحوثين تصل إلى 27% من الادخار شهريا إما في البنوك، وإما في البيت. وتتفق نتائج الدراسة مع نتائج التقرير الأردني للتنمية الإنسانية (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2012) الذي يتضمن نتائج مسح اجتماعي على 500 مشروعا صغيرا، ومتناهي الصغر موزعة على مختلف محافظات المملكة حيث تبين

أن 55% من المبحوثين يعتمدون كليا على المشاريع الإنتاجية التي أنشئوها لكونها هي المصدر الوحيد لديهم. كما وتتفق نتائج الدراسة مع نتائج مسح اجتماعي حديث للمجلس الأعلى لشئون الأسرة، 2014) على عينة طبقية عنقودية مكونة من 1907 أسرة و983 فردا من أفراد الأسرة ممن أعمارهم 18 عاما فأكثر حيث تبين أن 19% من الأسر الأردنية تمتلك مشروعا إنتاجيا مدرّة للدخل تعتمد عليه لتأمين مستلزمات حياتها. وبحسب نتائج المسح فإن أكثر المصادر التي تعتمد عليها الأسرة الأردنية في دخلها الرواتب والأجور، والرواتب التقاعدية، ثم التحويلات من الخارج في الدرجة

الثانية، وفي الدرجة الثالثة العمل للحساب الخاص.

وتتفق نتائج الدراسة أيضا مع نتائج دراسة محمود الحايك (الحايك، 2007) على عينة من المنتفعين من قروض المؤسسات الحكومية والأهلية في محافظة المفرق ن حيث أفاد 32% من هؤلاء المنتفعين أن مشاريعهم ناجحة، وإنها توفر لهم دخلا ماليا مناسبا. لكن الغالبية منهم أفادوا أن مشاريعهم متعثرة. وتتفق نتائج الدراسة أيضا مع نتائج دراسة ياسمين نادر (نادر، 2008) على مائة امرأة من الحاصلات على قروض مايكروية، صاحبات مشاريع مايكروية في مدينة القاهرة حيث أوضحت نتائجها أن هذه المشاريع ساهمت في تحسين مكانة المرأة في القاهرة نتيجة لعملها كصاحبة مشروع، لا سيّما بين الفئات متدنية الدخل. كما أن شعور المرأة بتحقيق الذات يتدعم عندما تحصل على قرض مايكروي نتيجة استقلالها اقتصاديا عن الأسرة.

وتتفق نتائج الدراسة مع نتائج دراسة بلانيت فاينانس ووزارة التخطيط والتعاون الدولي (2007) التي بينت أن غالبية المبحوثين من أصحاب المشاريع المايكروية المروسة في الأردن يحصلون على دخل مالي شهري يكفيهم وأسرهم. وقدر متوسط إنفاق الأسرة ب 404 دنانير شهريا. وتبين أن 42,4% من المبحوثين أصحاب المشاريع المدروسة يستثمرون جزءا من إيرادات مشاريعهم الشهرية في المشروع نفسه.

كما تتفق نتائج الدراسة مع دراسة ياسمين نادر (نادر، 2008) على مائة امرأة في مدينة القاهرة من صاحبات المشاريع المايكروية حيث تبين أن هذه المشاريع تقدم للنساء بين الفئات متدنية الدخل أداة فعالة لمواجهة الفقر، وتحسين مستوى معيشة الأسرة. كما تبين وجود ارتباط إيجابي بين التمويل المايكروي وتحسن دخل الأسرة، وزيادة ممتلكات الأسرة، وتعليم الأطفال. وتتفق أيضا مع نتائج دراسة أخرى في بيئة أوروبية (Cleman, 2007).

الخلاصة والخاتمة

يتضح من نتائج هذه الدراسة، كما يتضح من نتائج الدراسات الميدانية والتقارير الوطنية والعربية، والدولية المنشورة الدور الكبير للمشاريع الإنتاجية الصغيرة المدرّة للدخل بأشكالها المتنوعة، وبخاصة المايكروية (أو متناهية الصغر) منها في التوظيف الذاتي للشباب، وخلق فرص عمل بتكلفة مالية متدنية، بما يقلل من البطالة، لا سيّما بين الفئات غير المهرة، والأقل تعليما (أنظر: Ministry of Social Planning and International Cooperation, and United Nations Development Program, 2011; and 1999; World Bank, 1998؛ ومكتب العمل العربي، 2011؛ والمجلس الأعلى للسكان، 2011). كما يتضح أيضاً دور هذه المشاريع الإنتاجية في محاربة الفقر عبر توفير دخل مالي شهري مستدام لصاحب المشروع وأسرته بما يبعدهم عن خطر الفقر، ويوفر لهم ما يكفي لمواجهة حاجاتهم المعيشية اليومية. كما لا يخفى دور هذه المشاريع في تدعيم مفهوم الذات، وتحسين المكانة الاجتماعية لأصحابها، لا سيّما النساء منهم، والشباب، وزيادة مشاركتهم في عملية صنع القرار في الأسرة، والجيرة، والمجتمع المحلي، والمجتمع بشكل عام (انظر: بلانيت فاينانس ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2007). ويتضح من كتاب حديث حول الشباب والمشاريع الصغيرة المدرّة للدخل (خمش، وآخرون، 2014) أهمية ثقافة المشاريع الصغيرة والمايكروية في تدعيم سلوك التوظيف الذاتي لمواجهة البطالة والفقر، وعدم الاعتماد على الوظيفة الحكومية.

وهناك دراسات، وتقارير ميدانية أخرى تتبنى مناهج تقييمية تبرز معاناة مثل هذه المشاريع من عدد من المشكلات والمعوقات منها نقص الخبرات الإدارية، والقدرات المالية، وضعف التسويق. كما تنظر هذه الدراسات بتحفظ الى قدرة هذا المشاريع المايكروية على توفير فرص العمل للشباب بأعداد كافية، والى دورها في مجالات توليد الدخل للأفراد والأسر (راجع على سبيل المثال: منتدى الأعمال الفلسطيني، 2013؛ وعليمات والمجالي، 2010؛ والسميرات، 2009؛ والأسرج، 2007؛ وشتيوي، 2001؛ وأيضا: Nieto, 2008).

التوصيات

بالاستناد إلى النتائج الميدانية للدراسة، ومناقشة النتائج في ضوء الأدبيات ذات الصلة من المناسب تقديم التوصيات العملية التالية التي تهدف إلى ترسيخ ثقافة المشاريع الصغيرة المايكروية بوصفها آلية من الآليات المناسبة في الظروف الحالية لتدعيم المبادرة الفردية، والريادية لدى الشباب في المجالات الاقتصادية. وتدريب الشباب على إجراءات إنشاء المشاريع المايكروية لمواجهة البطالة والفقر في الأردن، وفي عديد من البلدان العربية الأخرى التي تعاني من مشكلة البطالة، لا سيّما مصر، وتونس، والجزائر.

التوصية رقم 1: متطلب جامعة إجباري حول

- إنشاء المشاريع المايكروية

بهدف إكساب الشباب الأردني، والعربي الاتجاهات الإيجابية نحو المشاريع الصغيرة والمايكروية، وإكسابهم المهارات الإجرائية المطلوبة لإنشاء مشروع إنتاجي خاص بما

يدعم، أو يوجد الريادية لدى الشباب فمن المناسب تصميم مادة دراسية كمتطلب جامعة إجباري حول الريادية وإنشاء المشاريع الصغيرة، والمايكروية تتضمن المعلومات النظرية والمهارات العملية حول المشاريع الصغيرة، وإجراءات إنشائها. ويتوقع لهذه المادة أن تحقق الأهداف الإضافية التالية:

- ترسيخ ثقافة المشاريع المايكروية بين الشباب بوصفها الآلية المناسبة على مستوى الأفراد لمواجهة البطالة، وتقليل الفقر.
- إضعاف ثقافة العيب المتعلقة بالمهن الخدماتية، حيث إن هذه الثقافة توصم المهن الخدماتية بوصمة العيب، وتبعد الشباب بالتالي عن الإقبال عليها، والعمل فيها.
- تدعيم مفهوم التوظيف الذاتي بين الشباب، وتقليل توجههم لطلب الوظائف الحكومية والمكتبية.

التوصية رقم2: تفعيل دور أقسام العلاقات العامة في مؤسسات التمويل الميكروي

ترتبط بالتوصية السابقة وتدعمها قيام صناديق الإقراض المايكروي الصغير بتفعيل دور دوائر العلاقات العامة والإعلام لديها لزيادة الاتصال بفئات المجتمع، وبخاصة الشباب من الجنسين. وتقديم المعلومات لهم عن الخدمات الإقراضية المتوفرة، وإجراءات التقدم للحصول على القروض (والعمل على تسهيل هذه الإجراءات واختصارها) إما من خلال وسائل الإعلام الورقية والتلفزيونية، وإما من خلال الموقع الإليكتروني لكل صندوق. وحبذا لو قام بعض المسئولين في كل صندوق من هذه الصناديق بزيارات ميدانية إلى المدارس الثانوية والجامعات، والتحاور مع الطلبة حول الريادية، والمشاريع المايكروية، ودورها في التوظيف الذاتي، وإجراءات تسجيلها.

التوصية رقم3: تدعيم البحث العلمي في مجالات التنمية والمشاريع المايكروية

من المهم تشجيع الأكاديميين والباحثين العرب في مجالات التنمية، ودراسات الفقر والبطالة على تنظيم ورش عمل، وندوات عامة حول الريادية وأهميتها في المجتمع، وحول المشاريع المايكروية والصغيرة، ودورها التنموي على مستوى المجتمع، ومستوى الأفراد. بحيث يتم تداول نتائج البحوث العلمية حول هذه المواضيع، ومناقشتها وإشراك الشباب من الجنسين في ذلك كله.

المصادر والمراجع

أبو السمن، م.، والطورة، ج. (2010) المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والصحية لعمل الأطفال في الأردن، عمان، وزارة العمل والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية.

الأسرج، ح. (2007) المشروعات الصغيرة ودورها التنموي في المجتمع، القاهرة، مكتبة القاهرة.

المجلس الأعلى للسكان (2011) تقرير حالة سكان الأردن 2010، عمان، المجلس الأعلى للسكان.

المجلس الأعلى للشباب (2010) الإستراتيجية الوطنية للشباب، 2005 – 2009، عمان، المجلس الأعلى للشباب.

المجلس الوطني لشئون الأسرة (2014) تقرير أحوال الأسرة الأردنية، عمان، المجلس الوطني لشئون الأسرة.

بلانيت فاينانس (2008) أثر التمويل متناهي الصغر في مصر: دراسة مسحية، القاهرة.

بلانيت فاينانس، وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2007) أثر التمويل الصغير ومتناهي الصغر في الأردن، عمان، 2007.

بوسنينة، ع. (2014) بطالة الإطارات في تونس، نتائج دراسة ميدانية، مجلة إضافات، العدد 28، تونس، الجمعية العربية لعلم الاجتماع.

دائرة الإحصاءات العامة (2015) مسح العمالة والبطالة لعام 2015، الربع الثالث من عام 2015، عمان.

دائرة الإحصاءات العامة (2015) مسح العمالة والبطالة، الربع الثاني من عام 2015، عمان.

دائرة الإحصاءات العامة (2010) مسح الاستخدام لعام 2008، عمان دائرة الإحصاءات العامة.

البندقجي، م. المشاريع الصناعية الصغيرة في مدينة جرش، مشاكل ومعوقات، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 35، العدد 1، عمان، الجامعة الأردنية.

الحايك، م. (2007) دور المشروعات الصغيرة المموّلة من صندوق التنمية والتشغيل في الحد من الفقر والبطالة في مناطق جيوب الفقر في محافظة المفرق، الأردن، عمان، الجمعية العلمية الملكية.

الخثلان، ع.، وإياد عبد الفتاح (2010) قياس كفاءة المشروعات الصغيرة الممولة من صندوق التنمية والتشغيل في الأردن، عمان.

السميرات، ب. (2009) "المشكلات المالية والإدارية التي تواجه المشاريع الصغيرة في إقليم الجنوب"، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد 3: 396-414.

النعيمات، ع.، والروضان، ع. (2006) الآثار الاقتصادية

والاجتماعية لقروض صندوق التنمية والتشغيل على المنتفعين، عمان، الجمعية العلمية الملكية.

خمش، م.، خزاعي، ح.، والسرحان، م. (2014)، الشباب والمشاريع الصغيرة المدّرة للدخل: مبادرات فردية في مواجهة الفقر والبطالة، عمان، عمادة البحث العلمي.

شتيوي، م. (2001) تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض برنامجي الأسر المنتجة وصناديق الاتمان المقدمين من قبل وزارة التنمية الاجتماعية، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، 1، عمان.

عبد المجيد، ق. (2009) الأزمة المالية وأثرها على الاقتصاديات العربية، الجزائر نموذجا"، المؤتمر الثاني للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة 14-15 نيسان، 2009، عمان، الجامعة الأردنية.

عليمات، ح.، والمجالي، م. (2010) العوامل المرتبطة باستمرارية المشاريع الصغيرة، دراسة على عينة من مشاريع صناديق الائتمان في الأردن، مجلة جامعة الملك سعود، الآداب، المجلد 23، العدد 21، الرياض، جامعة الملك سعود.

منتدى الأعمال الفلسطيني (2013)، تمويل المشروعات الصغيرة... المعوقات والتحديات، لندن، منتدى الأعمال الفلسطيني.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2015) الأردن 2025، رؤية واستراتيجية وطنية، عمان، 2015.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2012) تقرير حالة الفقر في الأردن لعام 2010، عمان، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، عمان.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2004)، التجربة الأردنية في تقديم الخدمات الاستثمارية للمشاريع الصغيرة، عمان.

Cleman, S. (2007) The Role of Human and Financial Capital in the Profitability and Growth of Women-Owned Small Firms, J. of Small Business Management, 15 (3): 303-319.

Nader, Y. (2008) Micro Credit and the Socioeconomic Welfare of Women in Cairo, Cairo.

Nieto, B (2008) Private Funding of Micro Credit Schemes, Much about Nothing, J. of Development Practice, 15 (3-4): 490-502.

Ministry of Social planning and International Cooperation, and United Nations Development program (2011) Jordan– Human Development Report 2011: Small Business and Human Development, Amman.

World Bank (1998) An Application of Islamic Banking Principles to Microfinance, Regional Bureau of Arab States.

World Bank (1994) Poverty Assessment in Jordan, 1, Amman.

The Impact of Micro Projects on the Lives of Jordanian Youths

*Majed ellddin Khamesh, Hussain Alkhuzai, Mahmmod Al-Sarhan **

ABSTRACT

The main goal of this study is to investigate and analyze the impact of micro projects on the lives of Jordanian youths who have established these projects in Amman area. Types and nature of the projects, and their role in creating jobs, and good monthly income that protects youths owners of these projects from poverty were also analyzed.

Sample survey methodology was used, and data were collected by means of a structured questionnaire prepared by the researchers. The sample consisted of 300 male and female youths who established income generating micro projects in different locations of Amman area, and who are currently operating these projects.

Findings of the study showed that 45.4% of respondents were unemployed for one or two years before starting their own micro projects for one or two years. The main reason for their unemployment was lack of job opportunities.

With regard to confronting poverty among youths, owners of projects studied, findings show that 26% of respondents earn monthly incomes ranging from 500-899 JDs. 22% of respondents earn monthly incomes exceed 900 JDs. Monthly incomes that they find sufficient for their family expenditure, and for covering running costs of projects. Findings also showed that 27% of respondents manage to save monthly an amount of money either at home or in banks.

Keywords: Micro Projects, Small Projects, Youths, Unemployment, Poverty.

* Faculty of Arts, The University of Jordan. Received on 24/8/2015 and Accepted for Publication on 16/2/2016.